10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى
ISSN:2735-4040(Online), 1110-6832 (print)
https://meae.Journals.ekb.eg/

دراسة تحليلية لأثر السياسات الزراعية على محصول القمح في مصر

د/ ضياء الحق إبراهيم شرع
مدرس الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة – جامعة الأزهر

المستخلص

تستهدف السياسة الزراعية تحقيق قدر أكبر من الرفاهية الاقتصادية، وتعد مصفوفة السياسات (PAM) أحد أساليب تحليل السياسات حيث تمثل إطاراً متناسقاً لقياس أثر الكفاءة لسياسة التدخل الحكومي، كما أنها أداة فعالة لقياس مدي التشوهات في سوق سلعة معينة. وقد أوضحت نتائج التحليل المالي والاقتصادي لبنود التكاليف والعائد الفداني لإنتاج محصول القمح في مصر خلال الفترة (2018– 2023) أن أجور العمال تفوقت ماليا عنه اقتصاديا حيث بلغت 3184 جنيه ماليا، و2133 جنيه اقتصاديا، مما يعني ارتفاعها محليا عنه عالميا. كما أظهرت النتائج تفوق إجمالي التكاليف بالتقييم المالي حيث بلغت حوالي 10,55 ألف جنيه، عنه اقتصاديا حيث بلغت حوالي 9,94 ألف جنيه، مما يعني فرض ضرائب ضمنية. بينما تشير النتائج لانخفاض العائد المالي عن العائد الاقتصادي، مما يوضح وجود ضريبة ضمنية لإنتاج محصول القمح. وبلغ معامل الحماية الاسمي للناتج نحو 0.96 مما يشير لعدم حصول المنتجين على سعر عادل لمحصول القمح. وعدم حصول المنتجين على سعر عادل لمحصول القمح حيث بلغ معامل الحماية الفعال نحو 0,97، ما يعني وجود ضرائب ضمنية يتحملها المنتج(المزارع). وبلغ معامل الميزة النسبية نحو 0,48، أي أن محصول القمح يتمتع بميزة نسبية محلياً مقارنة باستيراده من الخارج.

بيانات البحث

استلام 2025/6/26
قبول 28 / 8/ 2025

الكلمات المفتاحية:
محصول القمح ، مصفوفة تحليل السياسات ، السياسة الزراعية ، معامل الحماية الإسمي

الباحث المسئول: ضياء الحق إبراهيم شرع
البريد الإلكتروني: diaa.elhak1985@gmail.com

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

Egyptian Journal Of Agricultural Economics
ISSN:2735-4040(Online), 1110-6832 (print)
https://meae.Journals.ekb.eg/

An Analytical Study of the Impact of Agricultural Policies on Wheat Crops in Egypt

Dr. Diaa El-Haq Ibrahim Sharaa
Lecturer of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Al-Azhar University

ARTICLE INFO

Article History
Received:26/6/2025
Accepted:28/8/2025

Keywords:
Wheat crop, policy analysis matrix, agricultural policy, nominal protection factor

ABSTRACT

Agricultural policy seeks to enhance economic welfare. To assess the extent to /hich this goal is achieved, The Policy Analysis Matrix (PAM) provides a onsistent analytical framework for assessing the efficiency impacts of government ıtervention policies and serves as a useful tool for detecting market distortions in pecific agricultural commodities. The financial and economic analysis of cost and eturn components per feddan of wheat production in Egypt during the period 2018–023 revealed that labor wages were higher in the financial evaluation it reached GP 3,184 than in the economic evaluation it reached EGP 2,133, indicating levated domestic wage levels potentially. Moreover, total production costs were igher under financial evaluation approximately EGP 10,550 compared to economic aluation approximately EGP 9,940, reflecting the existence of implicit taxation. he financial return was found to be lower than the economic return, further upporting the notion of implicit taxes on wheat production. The nominal protection oefficient (NPC) was estimated at 0.96, suggesting that producers are not receiving ıe full market value for their production. The effective protection coefficient eached approximately 0.97, it indicats that the presence of implicit taxes borne by armers. The domestic resource cost ratio was approximately 0.48, demonstrating ıat Egypt enjoys a comparative advantage in wheat production relative to imports.

Corresponding Author: Diaa Elhak
Email: diaa.elhak1985@gmail.com

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

المقدمة:

يتأثر القطاع الزراعي بالسياسات الحكومية سواء في مجالات التسعير، أو الإنتاج، أو التسويق، أو التجارة الداخلية والخارجية للمحاصيل الزراعية، خاصة محصول القمح والذي يعد أحد المحاصيل الاستراتيجية. وتُعد السياسة السعرية من أبرز أدوات التدخل الاقتصادي التي تستخدمها الدولة لتوجيه الموارد، سواء لزيادة الإنتاج أو لترشيد الاستهلاك ويعتبر السعر الأداة المحفزة لاتخاذ قرارات الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الموارد. وشهدت مصر في الآونة الأخيرة تحولا جوهريا في سياستها الزراعية، حيث تبنت الدولة في الثمانينيات من القرن الماضي برنامجا للإصلاح الاقتصادي شمل تحرير الأسعار، وتقليص الدعم الزراعي، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لتولي دور أكبر في النشاط الإنتاجي. مما أسفر عن تغيرات هيكلية في منظومة الإنتاج والتسويق.

كما شملت سياسة الإصلاح الاقتصادي تحرير سعر الصرف وزيادة مرونة العملة الوطنية، مما انعكس بشكل مباشر على تكلفة المدخلات الإنتاجية الزراعية. وقد ترتب على ذلك إجراء تعديلات في السياسة الزراعية، سواء فيما يتعلق بأسعار الحاصلات الزراعية أو بأسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها. ويقصد بالسياسة السعرية مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين المؤدية لتكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية والتصديرية، وهي بذلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع[1]. ولا يعني ذلك اقتصار دور الدولة في إدارة السياسة العامة، وإنما يعني استخدام المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية لتوجيه موارد المجتمع نحو المسار الصحيح[2]، ما يستدعي إعادة تقييم مدى كفاءة السياسات الزراعية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وتذبذب الأسواق العالمية.

ويبرز دور مصفوفة تحليل السياسات Analysis Matrix Policy (PAM) للتعرف على السياسة المتبعة من قبل الدولة سواء كانت سياسة حمائية أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة على المنتجين وحساب معامل تكلفة الموارد المحلية للوقوف على الميزة النسبية، بهدف التعرف على أثر السياسات الحكومية المتبعة على إنتاج محصول القمح والذي يعتبر من المحاصيل الاستراتيجية الهامة، التي تهتم بها الدولة عند وضع التشريعات والسياسات الزراعية[3].

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية محصول القمح في تحقيق الأمن الغذائي المصري، إلا أن أداء هذا المحصول لا يزال يتأثر بالسياسات الزراعية الحكومية، في ظل الارتفاع المستمر في فاتورة واردات مصر من القمح، وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية، حيث بلغت الكمية المستوردة من محصول القمح حوالي 10,8 مليون طن، تبلغ قيمتها حوالي 79,115 مليار جنيه للعام 2023[4]، وبمعدل اكتفاء ذاتي بلغ حوالي 45,5%. وفي ظل السياسات السعرية والتجارية الحالية والتي أحدثت العديد من التشوهات السوقية، والتى قد تكون تشوهات داخلية راجعة إلى بنية السوق ونظمه، أو تشوهات خارجية ترجع إلى السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة أصبح هناك حاجة ملحة لتقييم مدى فاعلية هذه السياسات في تحقيق الكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح، ومدى قدرة المنتجين المحليين على المنافسة في ظل الإمكانيات الفنية والمحددات الاقتصادية المحلية والمتغيرات العالمية.

هدف البحث:

استهدف البحث تقييم أثر السياسات الزراعية المطبقة على إنتاج محصول القمح في مصر خلال الفترة(2005-2023) باستخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM)، وذلك بهدف الوقوف على المنهج الذي تتبعه الدولة في

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

إدارة وتوجيه السياسات الزراعية سواء كانت سياسة حمائية أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، لاستخلاص النتائج والمؤشرات التي تفيد صانعي القرار لوضع استراتيجيات مستقبلية بما يتوافق مع الاحتياجات الاستهلاكية المحلية .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تم استخدام أسلوبي التحليل الوصفي والكمي للظواهر والمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة، وتقدير بعض المؤشرات الخاصة بمصفوفة تحليل السياسات الزراعية Policy Analysis Matrix (PAM) ، مثل معامل الحماية الأسمي والفعلي وتكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح خلال فترة البحث والتي تم تحديد بدايتها بعام 2018 لتزامنها مع بدء تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وقد أدت لتغيرات جوهرية في أسعار مستلزمات الإنتاج والعوائد الزراعية. وقد أعتمد البحث علي البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تصدر من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط، وبيانات الأمم المتحدة من خلال نشرات منظمة الأغذية والزراعة وشبكة المعلومات الدولية الانترنت. بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

الإطار المنهجي والتحليلي للبحث:

تُستخدم مصفوفة تحليل السياسات كأداة لقياس مدى انحراف أسعار السوق عن الأسعار الاقتصادية، بافتراض أن السوق يعمل في ظل شروط المنافسة الكاملة، وأن الاقتصاد في حالة توازن. ويُفترض أن تعكس هذه الأسعار الكفاءة التخصيصية الناتجة عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة[4]. وتوفر مصفوفة تحليل السياسات الزراعية مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تُبرز أثر السياسات الزراعية على كل من عوائد وتكاليف الإنتاج الزراعي، وذلك عبر ثلاثة مستويات رئيسية[5]:

(1) على مستوى السلعة الزراعية نفسها: يتم تحليل مدى تمتع هذا المحصول بالميزة النسبية (حيث يطلق على القمح بالمزرعة محصول، ويتنافس مع غيره من المحاصيل الشتوية، وعندما يعرض بالسوق يطلق عليه سلعة) من خلال مقارنتها بمحاصيل زراعية أخرى تُنتج محلياً.

(2) على مستوى المزرعة : تأثير السياسات الزراعية المطبقة أو النمط التكنولوجي السائد على الأداء الإنتاجي والتجاري، بما في ذلك انعكاساتها على حركة التجارة الداخلية والخارجية للمدخلات والمخرجات الزراعية.

(3) على مستوى الاقتصاد القومي: يُقيَّم مدى فاعلية السياسات الزراعية أو الأنماط الإنتاجية المتبعة لمعالجة التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي على الصعيد الوطني . ويقتضي توظيف مصفوفة تحليل السياسات الزراعية تناول مكوناتها الأساسية التالية، حيث تتكون من جدول يتضمن العناصر التالية[6]:

أ – إنتاجية المحصول: وتشير لمدى تأثير برامج التوسع الرأسي المختلفة، سواء المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج أو التوصيات البحثية أو السياسات السعرية، فى رفع كفاءة وحدة المساحة الزراعية. كما تعكس قدرة السياسات الزراعية على إحداث تحسن إيجابي لمتوسط إنتاجية الفدان، مما يسهم في زيادة إجمالي الإنتاج للمحصول محل الدراسة.

ب – إجمالي الإيراد الفداني: ويمثل إجمالي العائد الناتج عن إنتاج المحصول، ويتم تقييم هذا العائد من منظورين: الأول باستخدام أسعار السوق المحلية (التقييم المالي)، والثاني باستخدام الأسعار الاقتصادية (أسعار الظل) والتي تعكس القيمة الحقيقية للسلعة في الأسواق العالمية. ويتم تقدير السعر الاقتصادي من خلال أسعار التصدير أو الاستيراد المعدلة، بعد احتساب تكاليف النقل وهوامش التسويق وغيرها من التكاليف. ويُدرج كلا السعرين ضمن مصفوفة تحليل السياسات الزراعية، لتعبر عن سياستين: إحداهما تُقيم السلعة وفق الأسعار

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

المحلية دون اعتبار لوضعها في التجارة الدولية. وتُظهر الأخرى القيمة الحقيقية للسلعة في ظل اقتصاد السوق والمنافسة الكاملة. ويُعد الفرق بين السعرين مؤشرا على مدى تدخل الحكومة في عملية الإنتاج، ودرجة الحافز الاقتصادي الموجه للمنتج الزراعي. فإذا كان السعر المحلي أعلى من السعر العالمي، فإن ذلك يعكس دعما حكوميا موجبا للمنتج، أما إذا كان السعر العالمي أعلى من السعر المحلي، فيشير لوجود ضريبة ضمنية تؤدي لتقليل الحافز لدى المنتجين، وإذا زاد السعر المحلي عن السعر العالمي يعني ذلك دعم المنتج.

ج – تكلفة مستلزمات الإنتاج: تشير للتكاليف المرتبطة بعوامل الإنتاج القابلة للتداول محلياً ودولياً، مثل البذور، والأسمدة، والوقود، وغيرها. حيث تمثل عنصرا محوريا في احتساب القيم المضافة. ويتم تقييم هذه التكاليف بسعر السوق المحلي وسعر الحدود (سعر الظل)، والذي يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للمدخلات في ظل الأسواق العالمية. فعندما تزيد قيمة المدخلات بسعر الحدود عن قيمتها بسعر السوق، دل على وجود دعم حكومي ضمني للمُنتج، وإذا زادت تكلفة السوق عن تكلفة الحدود، دل على وجود ضريبة ضمنية يتحملها المُنتِج الزراعي.

د – تكلفة الموارد المحلية: وتمثل تكاليف عوامل الإنتاج غير القابلة للتداول مثل الأرض، والعمل، ورأس المال، ويُفترض أنه لا يمكن انتقالها خارج حدود الدولة، وتُستخدم في الاقتصاد المحلي فقط وغالبا ما يكون سعر السوق هو سعر الظل لهذه الموارد.

هـ – إجمالي التكاليف الإنتاجية: وتشير لمجموع تكاليف كلٍ من مستلزمات الإنتاج، والموارد المحلية. ويتم احتسابها مرة بأسعار السوق، التي تعكس التكاليف الفعلية، ومرة بأسعار الظل، والتي تعبر عن التكاليف الاقتصادية الحقيقية.

و – صافي العائد: ويمثل الفرق بين إجمالي العائد وإجمالي التكاليف الإنتاجية، ويتم حسابه بأسعار السوق، لبيان الربحية الفعلية كما يراها المنتج وأسعار الظل. وفيما يلي استعراضٌ للمقاييس التي تم الإشارة إليها:

المقاييس الرئيسة في مصفوفة تحليل السياسات(PAM) [7]:

تُستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى تدخل الدولة في تحديد الأسعار من خلال الحماية أو فرض الضرائب. يفيد هذا المؤشر في تحليل مدى عدالة السياسات السعرية وتأثيرها على المنتجين والمستهلكين.

أ. معامل الحماية الاسمي Nominal Protection Coefficient (NPC):

ويقيس أثر السياسة الزراعية على المنتجات الزراعية ومستلزماتها فيتم احتسابه للمنتجات بقسمة العائد المالي للفدان (بسعر السوق) على العائد الاقتصادي للفدان (بسعر الحدود)، لمعرفة مدى تأثير السياسات السعرية على دخل المنتجين. وفي حالة مستلزمات الإنتاج يُحسب عن طريق قسمة القيمة المالية لمستلزمات الإنتاج (بسعر السوق) على قيمتها الاقتصادية (بسعر الحدود) وذلك لتحديد دور السياسات الحكومية في رفع أو خفض تكلفة مدخلات الإنتاج، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلات التالية:

معامل الحماية الاسمي للمنتجات(NPC)= العائد المالي للفدان (بسعر السوق المحلي)
العائد الاقتصادي للفدان (بسعر الحدود)

معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج (NPC)= القيمة المالية لمستلزمات الإنتاج
القيمة الاقتصادية لمستلزمات الإنتاج

فإذا بلغ معامل الحماية الاسمي للمنتجات واحد صحيح، فهذا يدل على تساوي السعر المزرعي مع سعر الحدود، مما يشير أن السياسة الزراعية متوازنة، فلا تفرض ضرائب على المنتج ولا تقدم له حماية في السوق المحلي. وإذا تجاوزت قيمة الواحد الصحيح، دل ذلك على وجود سياسة حمائية وهناك دعم موجه للمنتج، أما إذا

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

انخفضت القيمة عن الواحد الصحيح، فيُفهم منها وجود ضرائب ضمنية تؤثر سلبا على المنتج. بينما يُفسر هذا المعامل في حالة مستلزمات الإنتاج بطريقة معاكسة لما هو عليه في حالة المنتجات.

(ب) معدل الحماية الاسمي Nominal Protection Rate (NPR) :

يُحسب من خلال طرح الواحد الصحيح من معامل الحماية الاسمي للمحصول محل الدراسة، سواء في حالة المنتجات أو مستلزمات الإنتاج. فإذا كانت قيمة هذا المعدل تساوي صفر، فإن ذلك يعكس تساوي السعر المزرعي مع سعر الحدود، وأن الدولة لا تنتهج سياسة حمائية ولا تفرض ضرائب على المنتج أو المستهلك. وإذا انخفض المعدل عن الصفر، يكون هناك ضرائب مفروضة على المنتج، ويقابلها دعم مقدم للمستهلك. وفي حالة ارتفاع المعدل عن الصفر، دل ذلك على وجود سياسة حمائية تهدف لدعم المنتج من خلال فرض ضرائب على المستهلك.

$$1 - NPC = NPR$$

(ج) معامل الحماية الفعّال Effective Protection Coefficient (EPC):

هو أحد المقاييس المستخدمة لتقييم الأثر الصافي للسياسات الحكومية على القيمة المضافة الزراعية، أي الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج. أو أنه نسبة القيمة المضافة المحققة عند الأسعار المحلية (أي السوقية) إلى القيمة المضافة عند الأسعار العالمية (أو أسعار الحدود). فهو يقيس مدى ما تضيفه السياسات الحكومية (دعما أو ضرائب) على القيمة المضافة للمنتج الزراعي.

معامل الحماية الفعال = القيمة المضافة للمحصول بسعر السوق

القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل

فإذا بلغ هذا المعامل الواحد الصحيح دل ذلك على أن القيمة المضافة الناتجة عن إنتاج المحصول محل الدراسة تعادل ما تضيفه نظيرتها في ظل الأسعار العالمية، ما يشير إلى حياد السياسات الحكومية تجاه هذه السلعة. وإذا تجاوز الواحد الصحيح دل على أن الدولة توفر حماية للمنتج المحلي، مما يزيد من القيمة المضافة له مقارنة بالقيمة العالمية. وفي حالة انخفاضه عن الوحدة، فيُعد ذلك مؤشرا على وجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة مفروضة على المنتج المحلي، أو على تقديم دعم نسبي للسلع المستوردة المنافسة.

(د) معامل الميزة النسبية Domestic Resource Cost Ratio (DRC) :

يُستخدم لقياس الكفاءة الاقتصادية النسبية لإنتاج محصول ما محلياً مقارنة بإمكانية استيرادها من الخارج، ويساعد هذا المؤشر على تقييم مدى جدوى تخصيص الموارد المحلية لإنتاج السلعة محل الدراسة، مقارنة بالقيمة التي يمكن تحقيقها إذا استُخدمت هذه الموارد في أنشطة بديلة. ويُحسب بقسمة قيمة الموارد المحلية وفقاً للتقييم الاقتصادي على صافي العائد الفداني المحتسب اقتصادياً. فإذا انخفضت قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح، فإن ذلك يُشير لامتلاك الدولة ميزة نسبية في إنتاج المحصول محل الدراسة. أما إذا تجاوز المعامل الوحدة، فهذا يعني غياب الميزة النسبية، ويُفضل في هذه الحالة التوجه لإنتاج محاصيل أخرى أكثر كفاءة.

معامل الميزة النسبية (DRC) = تكلفة المورد المحلي اقتصاديا

القيمة المضافة بسعر الظل

وتُعد الأسعار العالمية (والمُقدّرة بأسعار الحدود) بمثابة التكاليف المباشرة للفرصة البديلة التي تتحملها الدولة أو تستفيد منها. ولذا يتم تحديد أسعار الحدود استنادا لأسعار التصدير (فوب) للسلع القابلة للتصدير، وأسعار

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

الاستيراد (سيف) للسلع المستوردة، وذلك بعد تعديلها وفقاً لسعر الصرف في السوق الحر، مضافا إليها تكاليف النقل والهوامش التسويقية الأخرى.

تحليل ومناقشة النتائج:

تضمن البحث دراسة المؤشرات الإنتاجية والاستهلاكية لمحصول القمح خلال الفترة 2005-2023، حيث تضمنت المؤشرات الإنتاجية دراسة كل من المساحة والإنتاجية والإنتاج الكلي، والسعر المزرعى، والإيراد الكلي، وصافي العائد، والتكاليف الإنتاجية، وتضمنت المؤشرات الاستهلاكية دراسة كل من الاستهلاك الكلي، ونسبة الاكتفاء الذاتي، من محصول القمح في مصر خلال فترة البحث. وتم تقييم السياسات الإنتاجية لمحصول القمح باستخدام مصفوفة تحليل السياسات من خلال التقييم المالي والاقتصادي لبنود التكاليف الإنتاجية، والعائد الإنتاجي، وصافي العائد لهذا المحصول خلال فترة البحث.

المحور الأول: الوضع الراهن لمحصول القمح فى مصر خلال الفترة (2005- 2023):

المساحة المزروعة بالقمح: يتبين من الجدول رقم (1) أن المساحة المزروعة بمحصول القمح في مصر، قد تذبذبت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر خلال الفترة (2005- 2023)، حيث بلغ الحد الأدنى لها حوالي 2,71 مليون فدان، في عام 2007، وبلغ الحد الأقصي حوالي 3,47 مليون فدان في عام 2015. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للمساحة المزروعة بمحصول القمح بالألف فدان تبين من المعادلة المقدرة أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01، كما هو موضح في معادلة رقم (1)، وأن هناك اتجاها عاما متزايدا للمساحة المزروعة بمحصول القمح بلغت حوالي 22,7 ألف فدان سنوياً. وبلغ معدل النمو السنوي لمساحة محصول القمح حوالي 0,7% خلال فترة الدراسة.

الإنتاجية الفدانية للقمح: وفيما يتعلق بإنتاجية محصول القمح تبين من جدول رقم (1) تذبذب الإنتاجية حيث بلغ الحد الأدنى لها حوالي 2,4 طن/ فدان في عام 2010، وبلغ الحد الأقصي حوالي 2,88 طن/ فدان في عام 2017، بزيادة إجمالية قدرها حوالي 0,49 طن، تمثل حوالي 18%، من إجمالي كمية الإنتاج في عام 2000. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للإنتاجية الفدانية تبين أن تقدير الدالة غير معنوي إحصائيا.

الإنتاج الكلي من القمح: يتبين من بيانات الجدول رقم (1) أن كمية إنتاج محصول القمح في مصر قد تذبذبت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر خلال فترة البحث حيث بلغ الحد الأدنى لها حوالي 7,17 مليون طن في عام 2010، وبلغ الحد الأقصي حوالي 9,84 مليون طن في عام 2021. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكمية إنتاج محصول القمح بالمليون طن تبين من المعادلة المقدرة أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0,01، كما هو موضح بالمعادلة رقم (2) وأن هناك اتجاها عاما متزايدا بلغ حوالي 80 ألف طن سنوياً. وبلغ معدل النمو السنوي لكمية إنتاج محصول القمح حوالي 0,9% خلال فترة الدراسة.

الاستهلاك الكلي من القمح: بدراسة تطور الاستهلاك الكلي لمحصول القمح في مصر خلال فترة البحث يتبين من بيانات الجدول رقم (1) أنه قد تذبذب بين الزيادة والنقصان من عام لآخر خلال فترة البحث حيث بلغ الحد الأدنى له حوالي 11,45 مليون طن في عام 2009 وبلغ الحد الأقصي حوالي 24,73 مليون طن في عام 2017. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لاستهلاك محصول القمح بالمليون طن تبين أن المعادلة المقدرة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0,01، كما هو موضح بالمعادلة رقم (3)، وأن هناك اتجاها عاما متزايدا للاستهلاك الكلي بلغ حوالي 510 ألف طن سنوياً. وبحساب معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي لمحصول القمح قدر بحوالي 2,8% خلال فترة الدراسة.

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح: تبين من دراسة الجدول رقم (1) أن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح علي مستوى الجمهورية خلال الفترة (2005-2023) قد تذبذبت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر حيث بلغ الحد الأدنى لها حوالي 34% في عام 2017، وبلغ الحد الأقصي حوالي 74% في عام 2009. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لنسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح بالمليون طن تبين من

جدول رقم (1) تطور أهم المؤشرات الإنتاجية والاستهلاكية لمحصول القمح على مستوى الجمهورية خلال الفترة (2005- 2023)

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	ف المحسوبة	الحد الأدنى	المتوسط الحسابي	الحد الأعلى	معدل التغير السنوي%
1- المساحة (ألف فدان)	ص1^هـ= 4257 +22,7سهـ **3,1	**9,6	2716	3170,9	3469	0,7
2- كمية الإنتاج بالمليون طن	ص2^هـ= -165+ 0,08سهـ **3,5	**12,5	7.16	8,7	9.84	0,9
3- الاستهلاك بالمليون طن	ص3^هـ= -1012+ 0,51سهـ **5,57	**31,06	11.45	18,1	24.73	2,8
4- نسبة الاكتفاء الذاتي	ص4^هـ= 2051 – 0,99سهـ **2,99-	**8,9	34.05	49,8	%74.4	2
5- التكاليف الكلية بالجنيه/ فدان	ص5^هـ= -1872 + 934سهـ **8,16-	**66,5	2000	7553,8	24899	12,3
6- تكلفة الوحدة بالجنيه/ طن	ص6^هـ= -6599 +329سهـ **4,8	**70,5	732.60	2727	8696.8	12
7- السعر المزرعي بالجنيه/ أردب	ص7^هـ= -9558 +47,7سهـ **6,7	**45,3	168	490	1500	9,7
8- الايراد الكلي بالجنيه/ فدان	ص8^هـ= -2309 +1153سهـ **6,8	**46,9	3937	11434	35170	10,1
9- صافي العائد بالجنيه/ فدان	ص9^هـ= -5080 +254,1سهـ **4,03	**16,2	1769	3704	10271	6,8

** القيم بين الأقواس تمثل "ت" المحسوبة (**) معنوي عند مستوى المعنوية (0,01).

معدل النمو (محسوب باستخدام المعادلة) = $\frac{\text{معامل الانحدار}}{\text{المتوسط الحسابي}} \times 100$

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات ملحق رقم (1).

المعادلة المقدرة أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0,01، كما هو موضح بالمعادلة رقم (4)، وأن هناك اتجاها عاما متناقصا للاكتفاء الذاتي لمحصول القمح بلغ حوالي 1% سنوياً. وبحساب معدل النمو السنوي اتضح تناقص الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدر بحوالي 2% خلال فترة الدراسة.

التكاليف الكلية لإنتاج القمح: تبين من دراسة الجدول رقم (1) تذبذب التكاليف الكلية لإنتاج محصول القمح في مصر خلال الفترة (2005-2023) بين الزيادة والنقصان حيث بلغ الحد الأدنى لها حوالي 2000 جنيه في عام 2005، وبلغ الحد الأقصي حوالي 24,9 ألف جنيه في عام 2023. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

لتكاليف إنتاج محصول القمح الكلية بالجنيه/ فدان تبين من المعادلة المقدرة أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0,01، كما هو موضح بالمعادلة رقم (5)، وأن هناك اتجاها عاما متزايدا لتكاليف الإنتاج بلغ حوالي 934 جنيه سنوياً. وبحساب معدل النمو السنوي لتكاليف إنتاج محصول القمح قدر بحوالي 12% سنوياً خلال فترة الدراسة.

تكلفة الوحدة: يتبين من الجدول رقم (1) تذبذب تكلفة الوحدة لإنتاج محصول القمح في مصر خلال فترة البحث بين الزيادة والنقصان حيث بلغ الحد الأدنى لها حوالي 732 جنيه/ للطن في عام 2005، وبلغ الحد الأقصي حوالي 8,7 ألف جنيه/ للطن في عام 2023. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتكلفة إنتاج الطن من محصول القمح بالجنيه تبين من المعادلة المقدرة أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0,01، كما هو موضح بالمعادلة رقم (6)، وأن هناك اتجاها عاما متزايدا لتكلفة إنتاج الطن بلغت حوالي 329 جنيهاً سنوياً. وبحساب معدل النمو السنوي بلغ حوالي 12% سنوياً خلال فترة الدراسة.

السعر المزرعي: توضح بيانات نفس الجدول تذبذب سعر محصول أردب القمح في مصر خلال فترة البحث بين الزيادة والنقصان حيث بلغ الحد الأدنى له حوالي 168 جنيه/ أردب في عام 2005، وبلغ الحد الأقصي له حوالي 1500 جنيه/ أردب في عام 2023. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لسعر أردب محصول القمح بالجنيه تبين من المعادلة المقدرة أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0,01، كما هو موضح بالمعادلة رقم (7)، وأن هناك اتجاها عاما متزايدا لسعر أردب محصول القمح بلغ حوالي 48 جنيهاً سنوياً. وبحساب معدل النمو السنوي لسعر أردب القمح قدر بحوالي 9,7% سنوياً خلال فترة الدراسة.

الإيراد الكلي: تبين تذبذب الإيراد الكلي لمحصول القمح في مصر خلال فترة البحث بين الزيادة والنقصان حيث بلغ الحد الأدنى له حوالي 3,94 ألف جنيه/ للفدان في عام 2005، وبلغ الحد الأقصي حوالي 35,1 ألف جنيه للفدان في عام 2023. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للإيراد الكلي لمحصول القمح بالجنيه تبين من المعادلة المقدرة أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0,01، كما هو موضح بالمعادلة رقم (8)، وأن هناك اتجاها عاما متزايدا للإيراد الكلي لفدان محصول القمح بلغ حوالي 1,15 ألف جنيه سنوياً. وبحساب معدل النمو السنوي للإيراد الكلي لفدان محصول القمح قدر بحوالي 10% سنوياً خلال فترة الدراسة.

صافي العائد: تبين تذبذب صافي العائد لمحصول القمح في مصر خلال فترة البحث بين الزيادة والنقصان حيث بلغ الحد الأدنى له حوالي 1,7 ألف جنيه/ للفدان في عام 2007، وبلغ الحد الأقصي له حوالي 10,2 ألف جنيه للفدان في عام 2023. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصافي العائد لمحصول القمح بالجنيه تبين من المعادلة المقدرة أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0,01، كما هو موضح بالمعادلة رقم (9)، وأن هناك اتجاها عاما متزايدا لصافي العائد للفدان بلغ حوالي 254 جنيه سنوياً. وبحساب معدل النمو السنوي لصافي العائد لفدان محصول القمح قدر بحوالي 7% سنوياً خلال فترة الدراسة.

المحور الثاني: تحليل سياسات إنتاج محصول القمح فى مصر باستخدام مصفوفة تحليل السياسات:

تُعد دراسة التقييم المالي والاقتصادي لتكاليف الإنتاج والإيرادات أحد المكونات الرئيسة لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية، حيث تسهم في إبراز الفروق بين الأسعار السوقية (المالية) والأسعار الاقتصادية (أسعار

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

الظل) مما يُمكّن من قياس كفاءة تخصيص الموارد. وفي هذا السياق فسوف يتم إجراء تقييم مزدوج – مالي واقتصادي – للتكاليف والعوائد وصافي العائد، باستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية (PAM) كأداة كمية لقياس تأثير السياسات الحكومية على الأداء الاقتصادي لمحصول القمح خلال فترة البحث.
وتتكوّن بنود التكاليف الإنتاجية من عدة عناصر رئيسية تشمل: مستلزمات الإنتاج مثل التقاوي، والسماد البلدي، والأسمدة الكيماوية، والمبيدات، وتكاليف الموارد المحلية والتي تشمل أجور العمال، واستخدام الآلات والحيوانات، والمصروفات العمومية، بالإضافة لتكلفة إيجار الأرض. وتمثل الإيرادات الإنتاجية عوائد بيع المحصول. وتُحسب من خلال ضرب كمية الإنتاج في سعر الوحدة من الناتج.

أولا: التحليل المالي والاقتصادي لبنود تكاليف الإنتاج والعائد الفداني لمحصول القمح:
تم حساب التحليل المالي لمتوسط بنود تكاليف إنتاج الفدان لمحصول القمح بالاعتماد على الأسعار المحلية السائدة خلال الفترة من 2018- 2023 ومقارنة هذه النتائج بالتقييم الاقتصادي لنفس البنود، وتم احتسابه وفقاً لأسعار الحدود (أسعار الظل) خلال الفترة نفسها، لتحديد جدوى السياسات المتبعة وقد تبين ما يلي:

تحليل التكاليف الإنتاجية لمحصول القمح خلال فترة الدراسة:
أجور العمال: يتضح من النتائج بالجدول رقم (2) أن التقييم المالي لأجور العمالة لإنتاج محصول القمح تجاوز نظيره الاقتصادي، حيث بلغت الأجور المحسوبة وفقاً للأسعار المحلية نحو 3184 جنيهاً للفدان، مقارنة بـ 2133 جنيهاً فقط عند استخدام أسعار الظل. مما يُشير لارتفاع تكلفة العمالة الزراعية محلياً عن قيمتها الاقتصادية، مما يعكس وجود تشوّه في سوق العمل الزراعي، مما يؤثر سلباً على كفاءة تخصيص هذا المورد في عملية الإنتاج لمحصول القمح.

الخدمة الآلية: أظهرت النتائج أن تكلفة تشغيل الآلات الزراعية في مصر لمحصول القمح كانت أعلى وفقاً للأسعار المحلية والتي بلغت 2256 جنيهاً للفدان مقارنة بتقييمها الاقتصادي 2481 جنيهاً للفدان، مما يشير لارتفاع نسبي في أجور الآلات محلياً، ويعكس احتمالية وجود دعم ضمني لسوق خدمات الميكنة الزراعية خلال فترة البحث.

ثمن التقاوي: أوضحت النتائج أن ثمن تقاوي القمح خلال فترة البحث أعلى عند احتسابها وفقاً للتقييم الاقتصادي حيث بلغت حوالي 824 جنيهاً للفدان مقارنة بالقيمة الفعلية المدفوعة في السوق المحلي والتي بلغت 785 جنيهاً للفدان، وهو ما يعكس وجود دعم حكومي لتوفير التقاوي بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية في إطار السياسات الزراعية المطبقة خلال فترة البحث، وقد يكون بهدف تشجيع زراعة محصول القمح.

ثمن السماد الكيماوي: تبين من النتائج أن القيمة الاقتصادية قد بلغت 1209 جنيهاً للفدان، وقد تفوقت على القيمة المالية الفعلية في السوق المحلي والبالغة حوالي 1100 جنيهاً للفدان، مما يعكس وجود دعم حكومي واضح لهذا المدخل الإنتاجي. مما يؤكد حرص الدولة على تخفيف الأعباء المالية عن المزارعين وتعزيز استدامة الإنتاج خلال فترة الدراسة.

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

ثمن المبيدات: تُشير النتائج تفوق الثمن الاقتصادي للمبيدات المستخدمة والبالغة حوالي 383 جنيهاً للفدان على نظيره المالي المحلي 319 جنيهاً للفدان، ما يعكس وجود دعم حكومي لمدخلات المبيدات الزراعية، بما يسهم في تخفيف العبء المالي على المزارعين.

جدول (2) تكاليف الإنتاج الفدانية لمحصول القمح مقيمة مالياً واقتصادياً في مصر خلال الفترة (2018-2023)

الوحدة: جنيه

بنود التكاليف		محصول القمح		
		التقييم المالي	معامل التحويل	التقييم الاقتصادي*
تكلفة المورد المحلي	اجور العمال	3184	0.67	2133.3
	خدمة حيوانية	0	1	0
	خدمة آلية	2256.2	1.1	2481.8
	مصروفات عمومية	817	1	817
	الإيجار	1564.3	1	1564.3
اجمالي تكلفة المورد المحلي		7821.5		-
تكلفة مستلزمات الإنتاج	ثمن التقاوي	785.3	1.05	824.6
	السماد البلدي	527.3	1	527.3
	السماد الكيماوي	1099.2	1.1	1209.1
	المبيدات	319.2	1.2	383
اجمالي تكلفة مستلزمات الإنتاج		2731	-	2944
إجمالي التكاليف		10552.5	-	9940.4

*يتم حساب القيمة الاقتصادية بتعديل الأسعار السوقية بالضرب في معاملات تحويل تستند لمنهجيات البنك الدولي، لتقدير التكاليف بأسعار الظل، حيث قدرت هذه المعاملات كما يلي 1,05 لثمن التقاوي، 1,1 للسماد الكيماوي، 1,2 للمبيدات، 0,67 لعنصر العمل البشري، 1,1 للخدمة الآلية في حين بقيت البنود الأخرى على حالها دون تغيير.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي. أعداد متفرقة.

إجمالي التكاليف: تُوضح النتائج أن إجمالي التكاليف الإنتاجية مقيمة بالأسعار المحلية بلغت نحو 10,55 ألف جنيهاً للفدان، وقدرت اقتصادياً بأسعار الظل بنحو 9,94 ألف جنيهاً للفدان، مما يعكس ارتفاع التكاليف محلياً عن نظيرتها العالمية. مما يشير لوجود ضريبة ضمنية مفروضة على المزارعين، مما يحد من قدرتهم التنافسية ويشكل عبئاً إضافياً على كفاءة تخصيص الموارد خلال فترة البحث.

تحليل العوائد الإنتاجية لمحصول القمح خلال فترة الدراسة:

تُبين البيانات الواردة بالجدول رقم (3) التقييم المالي لمتوسط العوائد الكلية لإنتاج محصول القمح خلال الفترة من 2018 وحتى 2023، وفقاً للأسعار المحلية. ومقارنتها بالتقييم الاقتصادي للعوائد الكلية بأسعار الحدود (أسعار الظل)، للوقوف على مدى انعكاس السياسات السعرية على العائد خلال فترة البحث.

سعر الحدود (سعر الظل) = السعر العالمي بالدولار× متوسط سعر صرف العملة المحلية- (الضرائب+ الدعم- تكاليف التداول من الميناء – تكاليف التخزين والنقل والتسويق(*)

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

كما تشير النتائج انخفاض العائد المالي عن العائد الاقتصادي كمتوسط خلال الفترة (2018– 2023) حيث بلغ العائد الاقتصادي 19.59 ألف جنيه/ فدان. مما يوضح أن منتجي محصول القمح قد تحملوا ضريبة ضمنية تتمثل في الفروق بين القيمة الاقتصادية والقيمة المالية لإنتاج محصول القمح.

جدول (3) التقييم المالي والاقتصادي لعوائد إنتاج الفدان لمحصول القمح في مصر كمتوسط للفترة (2018- 2023)

البيان	محصول القمح	
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي
السعر المزرعي للوحدة من المحصول الرئيسي (جنيه/ أردب)	831	860
متوسط الإنتاجية للفدان من المحصول الرئيسي (أردب)	18.6	18.6
قيمة الإنتاج من المحصول الرئيسي (بالجنيه)	15450	16156
قيمة الإنتاج للفدان من المحصول الثانوي (بالجنيه)	4140	4140
أجمالي الإيراد للفدان (بالجنيه)	19590	20296

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

(*) بلغ متوسط السعر العالمي 296 دولار/ طن، ومتوسط سعر الصرف 19,5 جنيه، والضرائب صفر، والدعم 200 جنيه، وتكاليف التداول والتخزين والتسويق 250 جنيه.

أثر السياسة الزراعية على إنتاج محصول القمح في مصر:

تم استخدام المؤشرات المستخلصة من مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لتقييم إنتاج محصول القمح بمصر خلال الفترة (2018 – 2023) للوقوف على توجهات السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة في أعقاب تطبيق سياسة التحرير الكامل، مع التركيز على مدى انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار الاقتصادية، ومدى وجود تشوهات سعرية بأسواق مستلزمات الإنتاج، ومدى التمتع بميزة نسبية للإنتاج[8]. وتوضح النتائج بالجدول رقم (4) أن إجمالي الايرادات المالية قدرت بحوالي 19,59 ألف جنيه للفدان كمتوسط للفترة (2018- 2023)، بينما بلغت القيمة الاقتصادية حوالي 20,3 ألف جنيه للفدان، مما يشير أن مزارعي محصول القمح يتحملون ضرائب ضمنية بما قيمته حوالي 706 جنيهاً للفدان كمتوسط خلال هذه الفترة.

جدول (4) مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة(2018- 2023)

البنود	أجمالي الإيرادات (جنيه)	مستلزمات الإنتاج (جنيه)	تكلفة الموارد المحلية (جنيه)			صافي العائد (جنيه)	القيمة المضافة
			العمل	الإيجار	الإجمالي		
التقييم المالي	19590	2731	3184	1564	7479	12111	16859
التقييم الاقتصادي	20296	2944	2133	1564	6641	13655	17352
أثر السياسة	(706)	(213)	1051	-	838	(1544)	(493)

الأرقام بين الأقواس سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: الجدولين رقم (2)، (3).

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

ويتبين من النتائج أن قيمة مستلزمات الإنتاج بلغت حوالي 2,73 ألف جنيه وفقاً للتقييم المالي (أسعار السوق) كمتوسط خلال فترة البحث، بينما ارتفعت لتصل حوالي 2,94 ألف جنيه وفقاً للتقييم الاقتصادي (أسعار الظل). مما يعني مزارعو محصول القمح يحصلون على دعم يعادل نحو 213 جنيهاً تقريبا. ويُعزى انخفاض تكلفة مستلزمات الإنتاج للتدخلات الداعمة في سياسة الإنتاج الزراعي. كما يتحمل مزارعي محصول القمح ضرائب ضمنية على عنصر العمل كمورد محلي، تُقدّر بحوالي 1,05 ألف جنيه. وفيما يتعلق بصافي العائد فتشير البيانات أن صافي العائد وفقاً للتقييم المالي بلغ نحو 12,11 ألف جنيه، بينما بلغ وفقاً للتقييم الاقتصادي نحو 13,65 ألف جنيه خلال الفترة (2018- 2023). مما يشير أن أثر السياسة الزراعية بلغ حوالي 1,54 ألف جنيه كمتوسط خلال نفس الفترة، مما يعني أن مزارعي القمح يقومون بتوريد إنتاجهم للدولة بأسعار تقل عن الأسعار العالمية. وبالتالي تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل في الفرق بين صافي العائد مقوماً بالأسعار المحلية ونظيره مقوماً بالأسعار العالمية، مما يشير لضرورة وضع سعر ضمان عادل للمزارعين، مما يحفزهم على الاستمرار في إنتاج محصول القمح.

نتائج أثر السياسة الزراعية علي محصول القمح باستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية:

معامل الحماية الاسمي Nominal Protection Coefficient (NPC):

تبين نتائج الجدول رقم (5) أن معامل الحماية الاسمي للناتج من محصول القمح بلغ نحو 0.96 خلال فترة البحث (2018–2023)، مما يشير إلى أن المنتجين لا يحصلون على السعر العادل لإنتاجهم، حيث يُظهر هذا المعامل أن السعر المحلي للقمح يقل بنسبة تقارب 4% عن السعر العالمي، مما يعني أن المزارعين يتحملون ضرائب ضمنية تعادل هذه النسبة نتيجة بيعهم لمحصولهم بأقل من قيمته الاقتصادية الحقيقية.

معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الإنتاج Nominal Protection Coefficient (NPC):

أوضحت النتائج بالجدول رقم (5) أن معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج بلغ نحو 0,92، مما يعكس انخفاضاً في حجم الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج خلال تلك الفترة. مما يعني أن مزارعي

جدول رقم (5) مؤشرات الحماية الإسمية والفعالة ومعامل الميزة النسبية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (2018- 2023)

البيان	القيمة	
معامل الحماية الإسمي للإنتاج	0,96	
معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج	0,92	
معامل الحماية الفعال	0,97	
معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية)	0,48	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: الجدول رقم (4).

القمح حصلوا على دعم يقدّر بحوالي 8% فقط، مما يشير إلى تراجع تدريجي في مستويات الدعم الموجه لهم، انسجاماً مع توجهات السياسات الزراعية الرامية لتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج. مما يعني أن سياسة الإصلاح الاقتصادي لم تحقق سوى دعم محدود لمزارعي القمح على صعيد مستلزمات الإنتاج، وقد يرجع ذلك لارتباط مصر بعدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بتحرير التجارة، والتي تفرض قيوداً على استخدام أدوات الحماية والدعم خاصة في القطاع الزراعي. ويأتي هذا في إطار التزامات الدولة بتحقيق معايير هذه الاتفاقيات،

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

ما يبرر من الناحية السياسية والاقتصادية التوجه نحو تقليص الدعم المباشر. ورغم هذا التقليص فقد انتهجت الحكومة نهجاً أكثر فاعلية تمثّل في إعادة توجيه الدعم بشكل غير مباشر لعناصر الإنتاج الأخرى مثل العمل والأرض، من خلال إبقائها عند مستويات سعرية أقل من أسعارها الاقتصادية. مما أسهم في تحقيق قدر من العدالة في توزيع القيمة المضافة بين عناصر الإنتاج. كما أن تقليص الدعم لمدخلات الإنتاج يُعد خطوة ضرورية لرفع كفاءة استخدامها، ما يجعل هذه السياسة – رغم ارتباطها ببرامج التحرر الاقتصادي – ذات أثر إيجابي على المدى الطويل، خاصة وأنها نجحت في الحفاظ على مستوى مقبول من الإنتاج المحلي للقمح رغم القيود المفروضة.

معامل الحماية الفعّال (EPC) Effective Protection Coefficient:

أظهرت النتائج بالجدول رقم (5) أن معامل الحماية الفعال لمحصول القمح خلال فترة البحث قد بلغ نحو 0,97، وهو أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على وجود ضرائب ضمنية يتحملها المنتجين. أو بمعنى آخر انخفاض القيمة المضافة بالأسعار المحلية مقارنة للأسعار العالمية، مما يشير أن محصول القمح لم يكن يتمتع بالحماية الكافية خلال تلك الفترة. مما يشير لوجود تدخلات حكومية تُحمّل المنتجين عبئاً ضريبياً سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، أو عبر سياسات دعم موجهة للمنتجات المستوردة المنافسة، مما يؤدي إلى تقليص العائد الحقيقي للمزارعين ويضعف الحافز على الإنتاج.

معامل الميزة النسبية (DRC) Domestic Resource Cost Ratio :

أظهرت النتائج بالجدول رقم (5) أن معامل الميزة النسبية لمحصول القمح بلغ نحو 0,48 خلال الفترة (2018–2023)، مما يؤكد أن إنتاج محصول القمح محلياً يتمتع بميزة نسبية مقارنة باستيراده من الخارج. وهو ما يعكس قدرة مصر على إنتاج هذا المحصول بتكاليف نسبية أقل من تكلفة استيراده وفقاً للأسعار العالمية.

التوصيات:

بناء علي النتائج التي توصلت لها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1- وفقاً للمعاملات المحسوبة فإن إنتاج محصول القمح محلياً يُعد مؤشراً لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع في الإنتاج خاصة بالمحافظات التي تتمتع بجدارة إنتاجية عالية، لتقليل الكميات المستوردة منه.

2- تأسيس جهة عليا للسياسات السعرية الزراعية يشترك فيها الهيئات المسئولة تختص بمتابعة الأسعار العالمية لمحصول القمح دورياً، لتحديد سعر عادل يحقق التوازن بين حماية المنتج وضمان مصلحة المستهلك والاستفادة من الميزة النسبية التي أظهرتها الدراسة في إنتاج هذا المحصول .

3- مراجعة السياسات الزراعية الحالية المتعلقة بمحصول القمح دورياً خاصة بعد الارتفاعات الأخيرة بسعر الصرف مع توجيه المزيد من الدعم للمزارعين من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة لتحفيزهم على زيادة الإنتاج، بما يتلاءم مع الربحية النسبية والميزة الاقتصادية للمحصول.

4- الإعلان عن سعر توريد القمح قبل بداية الموسم الزراعي بثلاثة أشهر على الأقل، وربطه بمؤشرات الأسعار العالمية، بما يضمن تغطية التكاليف الإنتاجية وتحقيق هامش ربح مرضي.

5- إعادة النظر في سياسات فرض الضرائب غير المباشرة، خاصة فيما يتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج مما يخفف العبء المالي على المنتجين.

(1) Eric A. Monke Scott R. Pearson, The Policy Analysis Matrix For Agricultural Development,1989.

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

Monke & Pearson (1989) – *The Policy Analysis Matrix for Agricultural* (2) *Development*
Masters & Winter-Nelson (1995) – *Domestic Resource Cost and PAM* FAO and .World Bank agricultural policy reports
World Bank, The economics of project analysis, Washington D.C, 1991.(3)
(4) د/ السيد حسن محمد جادو، (دكتور) دراسة تحليلية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الحبوب في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 2017.
(5) محمد عبد العزيز سيد، تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي علي بعض المؤشرات الاقتصادية الزراعية في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٤.
(6) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة التجارة الخارجية للصادرات والواردات، 2023.
(7) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، برنامج تحليل اقتصاديات السوق، المرحلة الثانية (التجارة الدولية) دليل المشارك.
(8) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، برنامج تحليل السياسات، أدوات تحليل السياسات وتطبيقاتها الدورة الثالثة مصفوفة تحليل السياسات، المركز العربي للإدارة والتنمية (مداك).
(9) إيمان محمد أحمد، (دكتور) دور إنتاج محصول القمح في تحقيق الأمن الغذائي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزارعي 2015.
(10) جين، هاريغان وروبرت، لودر (1993)، السياسات الزراعية السعرية، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).
(11) معتز عليو مصطفى (دكتور)، تقييم السياسات الزراعية لأهم المحاصيل في مصر باستخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM)، المجلة السورية للبحوث الزراعية، 2019.

10.21608/MEAE.2025.2025.398274.1398

ملحق (1) تطور أهم المؤشرات الإنتاجية والاستهلاكية لمحصول القمح على مستوى الجمهورية (2005- 2023)

السنوات	المساحة بالألف فدان	انتاجية فدانية (طن/فدان)	الانتاج الكلى بالألف طن	الاستهلاك المحلى بالمليون طن	الاكتفاء الذاتى %	التكاليف الكلية (جنيه/فدان)	تكلفة الوحدة (جنيه/طن)	السعر المزرعى	الايراد الكلى (جنيه)	صافى العائد (جنيه)
2005	2985	2.73	8.15	13.31	61.22	2000	732.60	168	3937	1956
2006	3064	2.7	8.27	14.67	56.40	2143	793.70	169	4006	1863
2007	2716	2.72	7.38	13.79	53.51	2444	898.53	173	4213	1769
2008	2920	2.73	7.98	14.55	54.82	2368	867.40	383	8304	2578
2009	3147	2.7	8.52	11.45	74.44	3459	1281.11	242	5649	2190
2010	3001	2.39	7.17	17.69	40.53	3680	1539.75	272	5657	1977
2011	3048	2.75	8.37	17.15	48.81	4069	1479.64	352	7953	3884
2012	3155	2.79	8.79	15.78	55.71	4425	1586.02	378	8783	4358
2013	3378	2.8	9.46	16.68	56.72	4808	1717.14	388	9082	4274
2014	3393	2.73	9.28	17.83	52.04	5271	1930.77	411	9318	4047
2015	3469	2.77	9.61	19.56	49.12	5627	2031.41	414	9568	3941
2016	3353	2.79	9.34	19.59	47.69	7054	2528.32	416	9627	2573
2017	2921	2.88	8.42	24.73	34.05	8991	3121.88	564	12815	3824
2018	3156.8	2.64	8.35	23.55	35.45	10631	4026.89	564	12773	2142
2019	3134.9	2.73	8.56	21.24	40.30	11326	4148.72	661	14912	3586
2020	3402.6	2.68	9.11	21.78	41.82	11643	4344.40	663	14889	3246
2021	3419.4	2.878	9.84	20.69	47.57	12833	4459.00	715	18369	5536
2022	3417.0	2.816	9.62	19.05	50.51	15852	5629.26	885	22224	6372
2023	3166.5	2.863	9.07	19.89	45.57	24899	8696.82	1500	35170	10271
المتوسط	3170.9	2.7	8.7	18.1	49.8	7553.8	2727.0	490.4	11434.2	3704.6

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.